تقييم نتائج النموذج التنموي القائم على عوائد النفط في الجزائر والحاجة لنموذج تنموي جديد قائم على التنويع الاقتصادي

الأستاذة: نوي نبيلة

جامعة فرحات عباس سطيف1

noui.n34@gmail.com

ملخص

تناول البحث تقييما لنتائج النموذج التنموي المعتمد في الجزائر والقائم أساسا على عوائد النفط. وقد توصلنا إلى ضعف فعالية النموذج الحالي قي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة رغم المبالغ الضخمة المنفقة، حيث فشل النموذج الحالي في تطوير القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات وفي بناء اقتصاد قوي ومتنوع قادر على الصمود في فترة الأزمات النفطية. ويتضح ذلك من خلال ضعف تنويع الصادرات الجزائرية، وتذبذب النمو لارتباطه الشديد بقطاع المحروقات، كما فشل النموذج في حل أهم المشكلات الاجتماعية. هذه النتائج فضلا عن الأزمة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري من تراجع كبير في أسعار النفط تبرز الحاجة إلى اعتماد نموذج تنموي جديد قائم على التنويع الاقتصادي لا على عوائد النفط، وقد حاولنا إبراز أهم ملامح هذا النموذج وأهم بنود إستراتيجية التنويع وشروط نجاحها.

الكلمات المفتاحية: عوائد النفط، التنمية، التنويع الاقتصادي

Abstract

Through this paper, We have tried to evaluate the current development model, which relies on oil revenues in Algeria.

We concluded the ineffectiveness of these model on building a strong and diverse economy. The over-reliance on oil sector has led to the neglect of other sectors, such as agriculture and industry, which led to the weakness of exports diversification in Algerian. The model also failed to resolve the most important social problems. Because of these results as well as the lower of oil prices, there is a need to adopt a new development model based on economic diversification not on oil revenues.

So we proposed in this study a new model of growth and development based on economic diversification and the most conditions for the success of economic diversification strategy.

Keywords: oil revenues, development, economic diversification.

مقدمة

إن الدول الغنية بالنفط يمكن أن تراكم قدرا معتبرا من الثروة من خلال تصديره، ولكن في الواقع نادرا ما يكون النمو الاقتصادي المستدام مدفوعا بقطاع النفط وحده. وهناك العديد من الدول التي فشلت في استغلال الفرص التي تتيحها عوائد النفط المعتبرة في تحقيق نمو اقتصادي مستقر ومستدام.

إن الثروة النفطية ليست ثراءا، فالثراء يعني استمرار قدرة الثروة على أن تعطي عائدا يتصاعد بما يحقق تقدم الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة. والحقيقة أن النفط مورد ناضب حتى وان طال أمده أكثر مما هو متوقع. ومن ناحية أخرى فإن الاعتماد الكلي تقريبا على مورد واحد يجعل البنيان الاقتصادي يتأثر كثيرا بأيه هزة يتعرض لها على مستوى الأسواق العالمية، ولعل أزمة انخفاض أسعار النفط التي يشهدها العالم حاليا أكبر دليل على ذلك.

إن الاقتصاد الجزائري يواجه تحديات خطيرة في تاريخه الحديث، ورغم أن الجزائر ستتمكن على المدى القصير من استيعاب التراجع في أسعار النفط بفضل انخفاض مستويات الدين العام ووفرة الاحتياطات النفطية، غير أنها معرضة على الأمد البعيد لمواجهة تحديات كبيرة على مستوى المالية العامة بسبب الاعتماد الكبير على صادرات النفط.

الجزائر ومنذ عدة سنوات بدأت بالحديث عن ضرورة فك الارتباط بقطاع النفط وتنويع مصادر الدخل، ولكن لم تتحقق أي نتائج في هذا الإطار، وظلت التنمية في الجزائر مرهونة بقطاع النفط، ولكن الأزمة الحالية تجعل من قضية التنويع الاقتصادي قضية مصيرية ملحة، تستوجب وضع السياسات الصحيحة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

من خلال ما سبق سوف نحاول من خلال بحثنا هذا الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح النموذج التنموي القائم على عوائد النفط في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الجزائر؟ وهل هناك حاجة لنموذج تنموي جديد؟

سنعتمد في البحث فرضيتين رئيسيتين:

- فشل النموذج التنموي القائم على عوائد النفط في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في الجزائر؛
- هناك حاجة لنموذج تنموي جديد قائم على التنويع الاقتصادي لا على عوائد النفط.

– أهمية الدراسة

تمثل أزمة تراجع أسعار النفط منعرجا حاسما في تاريخ الاقتصاد الجزائري، فقد انخفضت أسعار النفط بأكثر من 60% من جوان 2014 إلى أكتوبر 2015، وحسب دراسة لصندوق النقد الدولي فأن هذا الانخفاض سيستمر من ستة إلى ثمانية سنوات. وحتى ولو عادت أسعار النفط إلى الارتفاع، ولو كانت الجزائر قادرة على احتواء الأزمة على المدى القصير، فإنها ستحتاج حتما إلى صياغة إستراتيجية اقتصادية تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد، تقوم على التنويع الاقتصادي وزيادة الإنتاجية. وفي هذا السياق جاء بحثنا كمحاولة لطرح بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم قي رسم ملامح هذه الإستراتيجية وشروط نجاحها.

– المنهج المتبع

للإجابة على الإشكالية المطروحة سنعتمد على المنهج الوصفي مع التحليل، كما سنوظف مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات التنويع الاقتصادي.

– هيكل الدراسة

جاءت دراستنا مهيكلة وفق المحاور التالية:

- نظرة حول النموذج التنموي الحالي القائم على عوائد النفط خلال الفترة 2000- 2014؛
- تقييم نتائج النموذج التنموي الحالي القائم على عوائد النفط؛
- النموذج التنموي الجديد القائم على التنويع لا على ارتفاع أسعار النفط.

1. نظرة حول النموذج التنموي الحالي القائم على عوائد النفط خلال الفترة 2000– 2014

1.1 تطور عوائد النفط في الجزائر خلال الفترة 2000–2014

تعترض العوائد النفطية مشاكل من حيث تقدير قيمتها نتيجة الحرص على سرية حجم هذه العوائد. وعموما فان الارتفاع المستمر لأسعار النفط إلى جانب ارتفاع الطاقة الإنتاجية والتصديرية أدى إلى تزايد العوائد النفطية وتراكم الفوائض المالية، ويوضح الملحق (جدول رقم (01)) والشكل رقم (01) تطور هذه العوائد.

الشكل رقم (01):تطور إيرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليون دولار

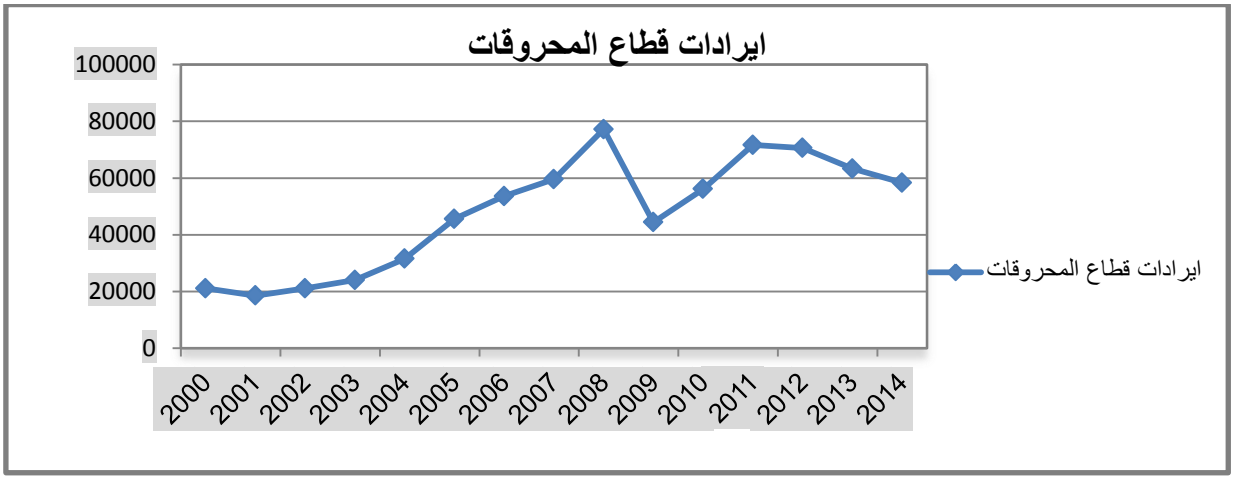

Bank of Alegria [2002, 2006, 2009, 2010, 2014]:« Rapport :Évaluation économique et monétaire ».

عرفت عوائد قطاع المحروقات اتجاها تصاعديا في ظل الارتفاع المستمر لأسعار النفط، حيث ارتفعت من 21061.3 مليون دولار سنة 2000 إلى 77194.6 مليون دولار سنة 2008 أي بزيادة تقدر بـ: 56133.3 مليون دولار(زيادة بـ:266.52%) مقارنة بسنة 2000. لتعرف العوائد النفطية سنة 2009 تراجعا كبيرا حيث وصلت إلى44415.1 مليون دولار بانخفاض يقدر بـ32779.5 مليون دولار مقارنة بسنة 2008 (انخفاض بحوالي 42.46%). وهذا راجع إلى تراجع النمو على المستوى العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وانخفاض أسعار النفط. في 2011 عرفت الإيرادات ارتفاعا بـ61.34% مقارنة بسنة 2009 لتعاود الانخفاض سنة 2014 حيث بلغت 58361.7 مليون دولار (انخفاض بحوالي 18.55%) على اثر أزمة انخفاض أسعار النفط. وفي الحقيقة فان عدم استقرار أسعار النفط يمثل احد المشاكل التي تواجهها الإيرادات النفطية.

2.1. أهمية عوائد النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري

تعد الجزائر دولة نفطية ذلك أن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي فيها قائم على عوائد النفط إلى جانب عوائد الغاز. ولعل الشكل التقليدي للعلاقة بين النفط والتنمية هو توفير الموارد المالية للخزينة العامة من خلال إيرادات صادرات النفط بما يساعد على زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني. كذلك فإن أثر هذه التدفقات لا يقتصر على جانب تمويل الاستثمارات فقط وإنما يشمل عناصر وموارد الاستهلاك العام التي تحويها ميزانية الدولة. حيث أن التوسع في الإنفاق الجاري في الموازنات العامة يجري تمويله بصفة أساسية من خلال عوائد النفط ويمكن إبراز أهمية عوائد النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:

- المساهمة الكبيرة لعوائد النفط في تكوين الناتج الداخلي الخام؛
- تعد عوائد النفط مصدرا هاما لتكوين الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية؛
- تعد عوائد النفط أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة.

- عوائد النفط والناتج الداخلي الخام

يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر بنمو قطاع المحروقات ويتضح ذلك من خلال موقع القطاع ضمن هيكل الناتج الداخلي الخام كما هو موضح في الملحق (جدول رقم (02)) والشكل رقم (02).

الشكل رقم (02): تطور حصة قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دينار

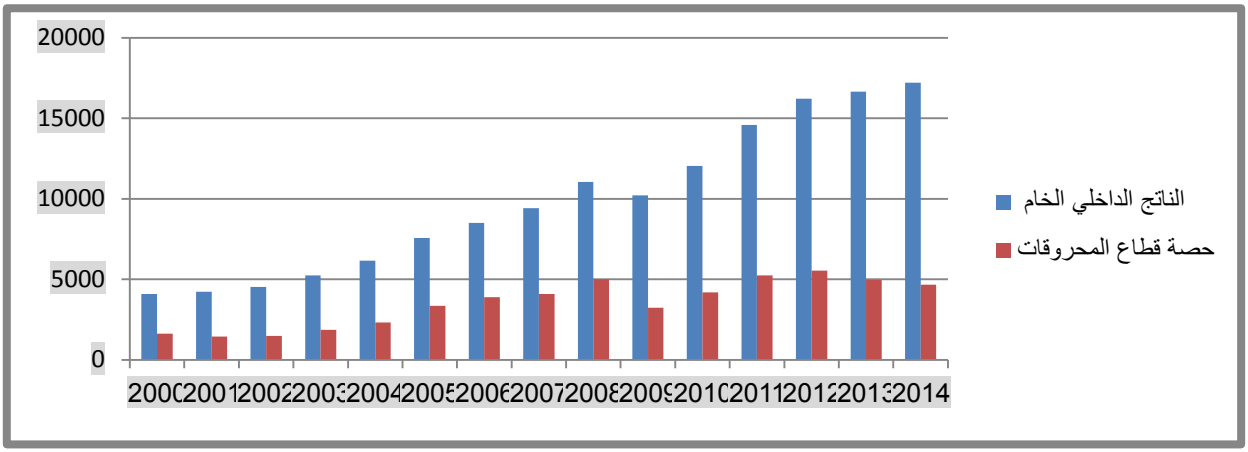

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 11، سبتمبر 2010، ص.26.

Bank of Algeria[2002, 2014]: « Evaluation économique et monétaires», Annexe (tableau 2).
Bank of Algeria[2011]: « bulletin statistique trimestriel», septembre 2011. P.26.

يساهم قطاع المحروقات بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام حيث بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 2000-2010 بـــ39.54% من إجمالي الناتج الداخلي الخام. وقد سجلت سنة 2006 أكبر نسبة حيث مثل قطاع المحروقات نسبة 45.6% من الناتج الداخلي الخام، وهذا يدل على مدى زيادة اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي. حيث يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر إلى حد كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات. وأي تأثير سلبي على قطاع المحروقات خاصة في ظل عدم استقرار الأسعار سوف يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري ككل. أما انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في 2013 و2014 إلى 29.8% و 27.1% على التوالي فترجع أساسا إلى أزمة انخفاض أسعار النفط.

– عوائد النفط مصدر رئيسي للاحتياطات من العملات الأجنبية

عرفت الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية تطورا مستمرا خلال السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وكذا تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط الجزائري. إذ يعد القطاع النفطي المصدر الرئيسي للاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية في الجزائر. وهو ما يوضحه الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01): تطور الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاحتياطات	11.90	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	101.8	143.0	148.91	162.22	182.22	190.16	194.01	178.95

Source: Bank of Alegria, Rapports, [2000, 2006, 2007, 2009, 2010, 2014]: « Évaluation économique et monétaires».

أدى الارتفاع الكبير لأسعار النفط إلى تزايد حجم الاحتياطات وهو ما أدى بدوره إلى تعزيز الملاءة المالية ودعم المركز المالي للجزائر اتجاه الخارج رغم انخفاض هذه الاحتياطات سنة 2014 بنسبة 7.67% مقارنة بسنة 2013 بسبب تراجع أسعار النفط.

- عوائد النفط والإيرادات العامة للدولة

تمثل عوائد النفط مصدرا أساسيا للموازنة العامة، وهو ما توضحه حصة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة، كما يظهر من خلال معطيات الملحق (جدول رقم (03)) والشكل رقم (03).

الشكل رقم (03): هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دينار

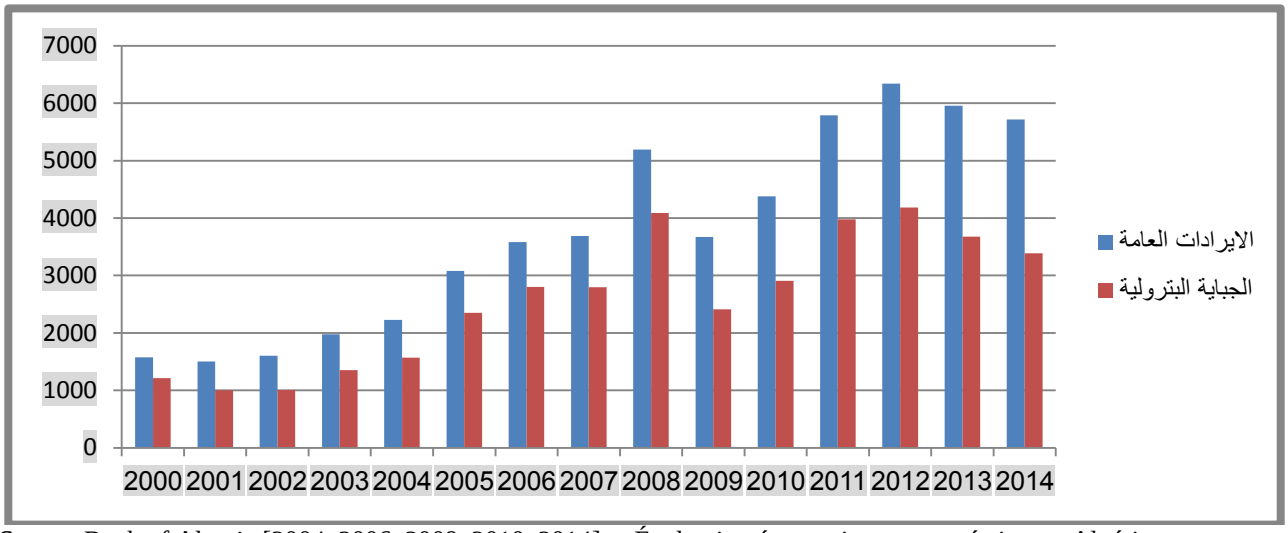

Source Bank of Alegria [2004, 2006, 2009, 2010, 2014]: « Évaluation économique et monétaire en Algérie».

تمثل الجباية البترولية نسبة كبيرة من الإيرادات العامة وقد بلغت أكبر نسبة سنة 2008 (78.77 %)، الأمر الذي يؤكد اعتماد الدولة في تمويلها للموازنة العامة على عوائد القطاع النفطي والتي تعطي للحكومة الموارد اللازمة للإنفاق على القطاعات الأخرى ولتمويل مشاريع التنمية. وفي سنة 2014 انخفضت نسبة مساهمة الجباية البترولية إلى59.24%من الإيرادات العامة نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية.

3.1. استخدامات عوائد النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-20014

عمدت الجزائر منذ سنة 2000 إلى توظيف عوائد النفط في عدة مجالات أوضحها بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 28 سبتمبر 2010: " لقد تم تخصيص عوائد النفط منذ سنة 2000 في التسديد شبه الكلي للديون العمومية الخارجية ولما يفوق 50% من الديون العمومية الداخلية، إلى جانب إنشاء صندوق ضبط الإيرادات فضلا عن إطلاق برامج استثمارية ضخمة ".[1]

1.3.1. الدفع المسبق للديون الخارجية

نتيجة للارتفاع المستمر في أسعار النفط، استطاعت الجزائر تعظيم احتياطاتها الدولية من العملات الأجنبية في السنوات العشر الأخيرة. وقد قررت الحكومة الجزائرية سنة 2004 أن تستخدم جزءا من هذه الاحتياطات في السداد المسبق للديون الخارجية. هذه الديون التي تطورت بشكل كبير خلال سنوات الثمانينات والتسعينات لتصبح مشكلة كبيرة يعاني منها البلد لما لها من أثار اقتصادية واجتماعية كبيرة.

عرفت المديونية الخارجية مستويات عالية خلال الفترة 2000- 2004 حيث ارتفعت من 25.8 مليار دولار سنة 2000 إلى 21.82 مليار دولار سنة 2004 لتنخفض إلى 3.735 مليار دولار سنة 2014.[2] ويرجع ذلك إلى انطلاق الجزائر في التسديد المسبق لديونها الخارجية منذ سنة 2004. وقد تسارعت وتيرة الدفع عندما وقعت الجزائر في ماي 2006 اتفاقا مع نادي باريس يسمح لها بالتسديد المسبق لديون مقدرة بحوالي 8.9 مليار دولار وفي ظرف أشهر قليلة وقعت الجزائر 12 اتفاقا مع دائنيها ليتم تسديد مع نهاية جوان 2006 ما مقداره 4.3 مليار دولار. ومن جهة أخرى وقعت الجزائر مع روسيا اتفاقا لمسح كل ديونها المقدرة بـ3.8 مليار دولار مقابل شراء تجهيزات روسية مختلفة.كما تفاوضت الجزائر مع المؤسسات الدولية وخاصة البنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية على التسديد المسبق لـ3 مليار دولار.[3]

2.3.1. إنشاء صندوق ضبط الإيرادات "Fonds de Régulation des Recettes"

لقد أدركت الحكومة الجزائرية أن عائدات النفط تحتل مكانة أساسية ضمن عائدات الميزانية وأنها عرضة لتقلبات الأسعار، لذا قررت انتهاج مقاربة فيما يتعلق بإيرادات النفط من خلال تأسيس صندوق ضبط الإيرادات.

أنشئ صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 بهدف التقليل من أثار تقلبات أسعار البترول والغاز.[4] أنشئ الصندوق بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي الذي صدر في 28 جوان 2000.[5] فقد تميزت الوضعية المالية للدولة خلال سنة 2000 بالتحسن مقارنة بسنتي 1998-1999 حيث حققت الميزانية فائضا قدر بـ400 مليار دج. سمح هذا الفائض بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات برصيد قدر بـ453.237 مليار دينار وهو فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن الفرق بين السعر الفعلي لبرميل البترول (28 دولار للبرميل) والسعر المرجعي (19 دولار) سنة 2000.[6] بمعنى أن الفرق بين السعر الفعلي لبرميل النفط والسعر المرجعي المعتمد في قانون المالية يغذي صندوق ضبط الإيرادات وقد ظل إعداد الميزانية يتم على أساس 19 دولار للبرميل منذ إنشاء الصندوق حتى نهاية 2008 أين تم رفع السعر المرجعي إلى 37 دولار.[7]

أما عن موارد الصندوق فقد ارتفعت من 232.137 مليار دينار سنة 2000 إلى 1810.6 سنة 2014 علما أنها عرفت انخفاضا من 2062.2 مليار دينار سنة 2013 إلى 1810.6مليار دينار سنة 2014 (انخفاض بنسبة 12.20%).[8] وذلك بسبب لجوء السلطات لتمويل العجز في الميزانية من موارد الصندوق.

استخدمت موارد الصندوق في تسديد الدين العمومي الداخلي والخارجي، التسديد المسبق للمديونية الخارجية وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، حيث سمح قانون المالية التكميلي لسنة 2006 باستخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة مع التأكيد على أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج.[9]

3.3.1. إطلاق برامج تنموية ضخمة خلال الفترة 2000– 2014

منذ سنة 2000 قررت الحكومة أن تستخدم إيرادات النفط في إعادة بعث النمو من خلال ضخ الأموال لتنفيذ سياسة اقتصادية سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي أو ما يعرف بإستراتيجية الإنعاش. وهي سياسة تستند على النظرية الكينزية المتضمنة رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الاستثماري.[10] وقد تم تجسيد هذه الإستراتيجية من خلال تنفيذ ثلاث برامج:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 والذي خصص له مبلغ مالي قدره 550.78 مليار دج ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004؛[11]
- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 خصص له مبلغ قدره 4202.7 مليار دج.[12]
- برنامج التنمية والذي خصص له مبلغ 21214 مليار دج ضمن المخطط الخماسي 2010- 2014.[13]

2. تقييم نتائج النموذج التنموي الحالي القائم على عوائد النفط

ينظر إلى ثروة الاحتياطي من النفط وغيرها من المعادن من وجهات نظر مختلفة. فبينما يرى المحللون في هذه الثروة نعمة، يرى فيها آخرون لعنة ونقمة. وفي الواقع فقد أثبتت عدة دراسات على وجود أدلة تجريبية على لعنة الموارد، حيث أكد نانكا في 1979 أن الاقتصاديات التي تمتلك ثروة معدنية تسجل آداءا ضعيفا في القطاع الزراعي، وتنويع الصادرات واستقرار الإيرادات وتعاني من البطالة وذلك مقارنة بالاقتصاديات التي لا تمتلك ثروة.[14]

وبالنسبة للجزائر، وبعد البرامج الاستثمارية الضخمة التي تم تفنيذها نتساءل عن النتائج المحققة، ومدى فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في بناء اقتصاد قوي ومتنوع قادر على مواجهة الصدمات في أسعار النفط.

1.2. تقييم نتائج النموذج على المستوى الاقتصادي

في الحقيقة لا يمكن تجاهل النتائج المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولكن لابد من النظر إلى هذه النتائج من زاوية المبالغ المالية الضخمة التي تم إنفاقها.

فبالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي ارتفع من 2.2% سنة 2000 إلى3.7% سنة 2014 وهي زيادة ضعيفة، كما عرف معدل النمو تذبذبا كبيرا خلال هذه الفترة 2000- 2014 حيث ارتفع من2.2 سنة 2000 إلى 7.2 سنة 2003 ثم انخفض إلى 1.7سنة 2006 ، وذلك لارتباطه الكبير بأسعار النفط شديدة التقلب. ويوضح الملحق (الجدول رقم(04)) والشكل رقم (04) تذبذب النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2014.

الشكل رقم (04): تذبذب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

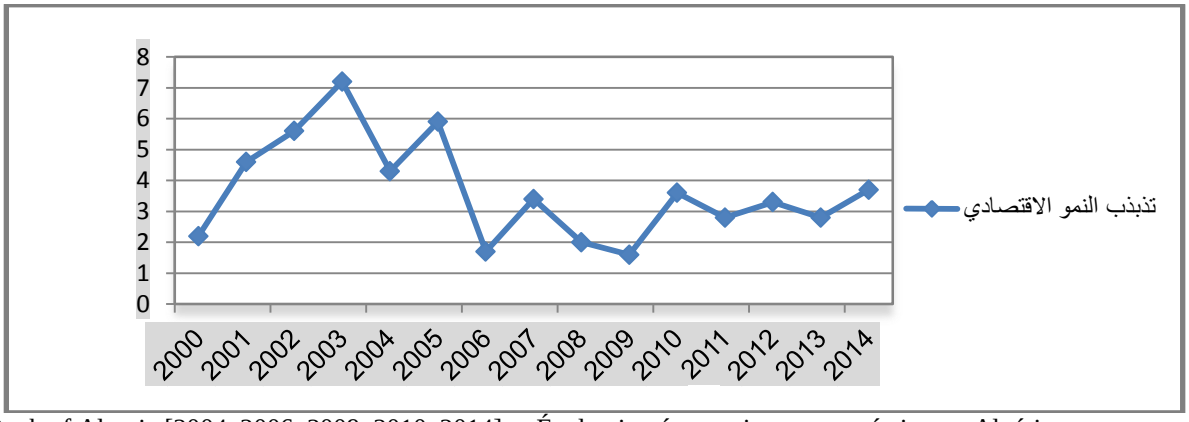

Source Bank of Alegria [2004, 2006, 2009, 2010, 2014]: « Évaluation économique et monétaire en Algérie».

كما تبين الإحصائيات تزايدت نسبة إسهام قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 27.4% عام 1999، إلى 30.0% سنة 2013 ثم انخفضت إلى 27.1% في 2014 بسبب تراجع أسعار النفط. في المقابل انخفض إسهام كل القطاعات الإنتاجية الأخرى بدرجات متفاوتة، انخفض إسهام القطاع الفلاحي من 11.1% سنة 1999 إلى 10.6% سنة 2014، وانخفض إسهام القطاع الصناعي من 8.6% سنة 1999 إلى 5% سنة 2014، وانخفض إسهام قطاع الأشغال العمومية من 12.7% سنة 1999 إلى 10.8% سنة 2014.[15] وهذا يعني أن الفترة التي شهدت فيها أسعار النفط ارتفاعا كبيرا، عرفت القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات تراجعا ملحوظا.

ورغم الاستثمارات الضخمة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أن نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا. ولم تعرف هذه النسبة تطورا مهما خلال فترة عشر سنوات كاملة فبعدما كانت نسبة الصادرات خارج المحروقات تمثل 2.7% من إجمالي الصادرات سنة 2000 أصبحت تمثل 4.5% سنة 2012.[16] وارتفع مؤشر التركز من0.52 سنة 1997 إلى 0.94 سنة 2013 وهو ما يدل على زيادة قوة تركز الصادرات وضعف تنويعها.[17] ويبين الملحق (الجدول رقم(05)) الشكل رقم (05) معامل هيرفندال-هيرشمان[18] لتنويع الصادرات للفترة الزمنية 1997- 2013.

الشكل رقم (05): معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات للفترة 1997 –2013

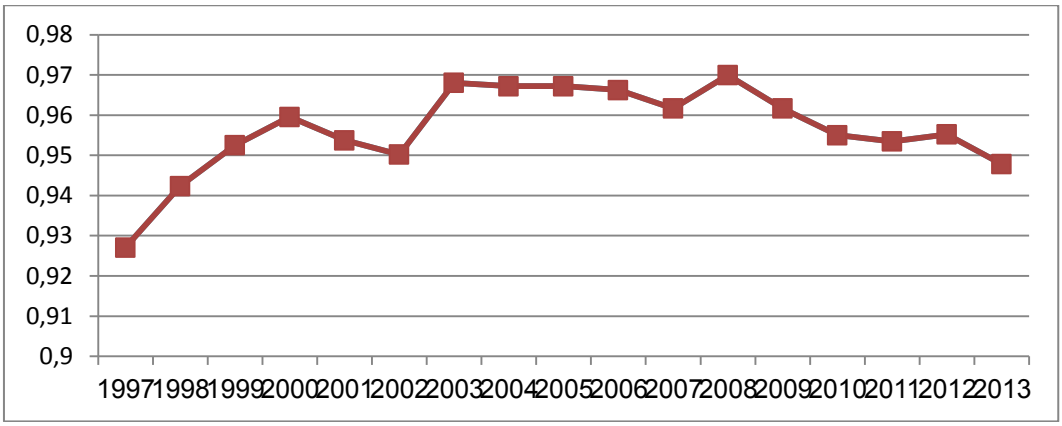

Source: Unctad [2015]: «Handbook of Statistics.

يتبين بوضوح حدوث تغيير طفيف في تنويع الصادرات خلال السنوات 2010 –2013، ويدل على ذلك انخفاض معامل هيرفندال لتنويع الصادرات، ولكن يبقى قريبا من الواحد وهو ما يدل على ضعف التنويع، من جهة أخرى قيمة المعامل سنة 2013 أعلى من قيمته سنة 1997 مما يدل على زيادة تركز الصادرات.

من خلال هذه المؤشرات يمكن القول أنه بعد أكثر من عقد من الإنفاق الواسع والبرامج الاستثمارية الضخمة، لم تستطع السلطات الجزائرية بناء اقتصاد قوي ومتنوع وأن تقلل ارتباطه بقطاع المحروقات، مما يجعله اقتصادا هشا يتأثر بأي صدمة في أسعار النفط، ولعل الأزمة الحالية أكبر دليل على ذلك، فعلى اثر الانخفاض الكبير الذي تشهده أسعار النفط أخذت السلطات تعلن عن سياسة التقشف وسياسة ترشيد النفقات، مما يدل على عدم الاستغلال الأمثل للطفرة النفطية لفترة قبل الأزمة.

2.2. تقييم نتائج النموذج على المستوى الاجتماعي

رغم إعطاء السلطات الأولوية للجانب الاجتماعي ضمن البرامج الاستثمارية الضخمة المنفذة، إلا أن مؤشر التنمية البشرية انتقل خلال العشرية الأخيرة من 0.562 إلى 0.675 أي بزيادة طفيفة جدا لم تتعد 0.063 نقطة خلال العشرية الأخيرة التي عرفت أرقاما قياسية من الدخل والإنفاق. وتبين مؤشرات التنمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التحسن الذي عرفته الجزائر خلال عقد الثمانينات رغم محدودية الإمكانيات كان أفضل بكثير من التحسن الذي سجل في العقد الأخير، حيث قفز مؤشر التنمية البشرية من 0.461 إلى 0.562 خلال العشرية 1980–1990.[19]

هذا وتبقى مشكلة الفقر والسكن والبطالة وسوء توزيع الموارد من أهم التحديات في الجزائر.

فبالنسبة للفقر وانخفاض مستوى المعيشة، تؤكد الدراسات أن ثلاث أرباع الموظفين العموميين يلجؤون إلى الاستدانة لتغطية نفقاتهم كل شهر. وفقا لدراسة أجرتها النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية، نشرت في ماي 2009، فان كل فرد ينقصه بصفة هيكلية ما متوسطه 10.000 دينارا شهريا لتحمل جميع النفقات.[20] أما بالنسبة لتوزيع الدخل فقد بلغ مؤشر جيني حسب إحصائيات الأمم المتحدة سنة 2010 ما مقداره 35.3 وهو ما يدل على وجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل.

مشكلة السكن أيضا أصبحت تحتل مكانة بارزة في القائمة الطويلة لانشغالات الجزائريين اليومية، إذ يلاحظ أن هناك فجوة عميقة بين العرض والطلب. ومنذ أن بدأت السلطات قبل أكثر من عشر سنوات في تنفيذ برامج استثمار كبيرة، لم تتحسن ممارسة الحق في السكن لأغلبية الجزائريين. ولمواجهة هذه المشكلة اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير من بينها مضاعف الحوافز اتجاه المقاولين الخواص ولاسيما من خلال القروض

المدعومة. كما تم بناء810417 وحدة سكنية رسميا، خلال الفترة (1999-2004).[21] ومليون مسكن خلال الفترة (2005-2009).[22] أي تقريبا تم إنشاء مليوني مسكن خلال عشر سنوات و 1.2 مليون وحدة سكنية أخرى خلال الفترة (2010-2014).[23]

ولكن في الواقع ما تم إنجازه، وحتى ما هو مخطط لإنجازه، بعيد عن الاحتياجات الفعلية للسكان. حيث في عام 1997 قدر صندوق النقد الدولي أن عدد المساكن البالغ 4 ملايين مسكن اقل بثلاثة مرات من احتياجات السكان البالغ عددهم آنذاك 29 مليون نسمة.[24] حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، بلغ عدد سكان الجزائريين 40.4 مليون نسمة في 1 جانفي 2016.[25] ما يرفع عدد الاحتياجات إلى أكثر من 14 مليون وحدة سكنية وهذا يدل على أن تقدير الحكومة لحجم المشكلة ضعيف.

وإذا كان مشكل السكن مطروح بشدة في ظل ارتفاع عائدات النفط فان الوضع سيتأزم أكثر بعد انخفاض أسعار النفط وإعلان الحكومة عد عدم قدرتها على تمويل العديد من المشاريع.

مشكلة البطالة أيضا تعد من بين أهم المشاكل التي تواجهها الجزائر. بدأت هذه المشكلة تتفاقم منذ 1995 نتيجة الانكماش الاقتصادي، ومنذ 1987 اتخذت السلطات عدة إجراءات لمكافحة البطالة ودعم التشغيل. وقد بلغت التكلفة الإجمالية الخاصة بتعزيز فرص العمل بـ193.7 مليار دينار بين 1999 و2008.[26] وبالنسبة للفترة 2009- 2014 تم تخصيص مبالغ مالية ضخمة لدعم العمالة. وقد سمحت الإجراءات المتخذة بتقليص حجم البطالة من 25.7% سنة 2002 إلى 10.6 % سنة 2014.[27] ولكن رغم هذا الانخفاض إلا أن معدل البطالة في الجزائر يبقى مقلقا. فحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصاء فانه ينبغي إنشاء 320000 فرصة عمل سنويا لخفض معدل البطالة بالنصف بحلول عام 2025.[28] وتجدر الإشارة إلى انه رغم تخصيص 3 مليار دينار من موازنة الدولة لـ2010 لاستحداث 572000 وظيفة.[29] إلا أن أغلب الوظائف المستحدثة مؤقتة ليزداد بذلك مشكل البطالة تفاقما. مما يزيد الأمر سوءا هو أن العمالة في الجزائر متركزة أساسا في القطاع العام وعلى اثر الأزمة سوف يتم تقليص التوظيف وتزداد معدلات البطالة إن لم يشارك القطاع الخاص بشكل فعال في عملية التشغيل.

وإذا كانت هذه المشكل مطروحة بشدة في ظل ارتفاع عائدات النفط فان الوضع سيتأزم أكثر بعد انخفاض أسعار النفط، ورغم عرض الحكومة بتخصيص 1840.5 مليار دينار كتحويلات اجتماعية برسم سنة 2016، وهو ما يعادل 9.8% من الناتج المحلي الخام، وهي مستويات قلما تسجل في معظم الدول النامية والصاعدة، ولكننا في الواقع لا نتوقع أن تقلل من المشاكل التي تعاني منها البلاد، وذلك لغياب رؤية واضحة حول مفهوم "الدولة الراعية"، واعتبارها حلولا مؤقتة لتهدئة الوضع الاجتماعي.

إن المؤشرات سابقة الذكر تدل على ضعف النموذج القائم على عوائد النفط في تحقيق التنمية سواءا على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي. إن هذه النتيجة لا تختلف عن نتائج توصلت إليها دراسات سابقة، حيث أثبتت عدة دراسات على وجود أدلة تجريبية على لعنة الموارد، حيث توصلت العديد من الدراسات إلى وجود ارتباط قوي بين وفرة الثروات الطبيعية وضعف الأداء الاقتصادي "مفارقة الوفرة"، وأرجعت السبب في ذلك إلى غياب الحكم الراشد وانتشار الفساد.[30]

وهذا ما حدث فعلا في الجزائر، فبدلا من أن تسهم العوائد المحققة من هذه الموارد في تخفيف الفقر وفي تحقيق النمو الاقتصادي، فقد أدت إلى فساد واسع النطاق وتنمية أقل. الأمر الذي أكده تقرير مجلس المحاسبة الذي استند عليه مشروع قانون ضبط ميزانية 2008 (الذي شرع فيه في 2011). وقد سجل التقرير العديد من الملاحظات بخصوص تسيير المال العام خلال سنة 2008 نلخصها فيما يلي:[31]

- نقائص في تحضير المشاريع والتقييم غير الدقيق للاحتياجات، أي عدم نضج المشاريع وما يترتب عنه من أثار سلبية على التمويل وآجال الإنجاز و نوعيته؛[32]
- عدم الصرامة في إجراءات منح الصفقات، حيث يلاحظ اللجوء إلى المنح بالتراضي للمشاريع في الكثير من الأحيان؛
- تعديل المشاريع وزيادة كلفتها، مما يؤدي إلى ضعف قدرات التمويل العمومي للاستثمارات الجارية ويشكل خطرا على ميزانية الدولة ، فهناك مشاريع تضاعفت تكلفتها المالية؛
- عدم التطابق بين تقديرات كلفة المشاريع والتغطية المالية الكافية لها؛

- كثرة الصناديق الخاصة حيث أحصى تقرير مجلس المحاسبة أكثر من 69 صندوقا خاصا سنة 2008 بعضها لم يصرف دينارا واحدا منذ نشأته وبعضها معطل بسبب عدم صدور النصوص التطبيقية مما يعطل تحقيق الهدف الذي أنشئت لأجله. كما أبدى مجلس المحاسبة انشغاله إزاء الآلية التي من خلالها يتم تسيير هذه الحسابات والتي تفتقر للشفافية والرقابة الصارمة؛
- تلجأ كل القطاعات إلى قانون المالية التكميلي وهي تحتاج دوما إلى أغلفة مالية إضافية بعد إعادة تقييم المشاريع وهذا دليل على سوء التسيير.

3. النموذج التنموي الجديد القائم على التنويع لا على ارتفاع أسعار النفط

ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي كما أن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة النمو الاقتصادي المستدام. وتعد الأزمة النفطية الأخيرة أكبر دليل على ذلك، حيث عرفت أسعار النفط انخفاضا كبيرا قدر بـ 60% منذ جوان 2014 إلي نهاية أكتوبر 2015 حسب تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي 2015 الصادر عن صندوق النقد الدولي. أدى ذلك إلى تراجع مداخيل الجباية النفطية في الجزائر خلال الربع الأول من 2015 بنسبة 28.2% مقارنة بنفس الفترة 2014، وقد أدى ذلك إلى عجز الموازنة العامة بنحو 6 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2015، وانخفض إجمالي الناتج المحلي بـ 15.1% .[33]

وحسب تقرير صندوق النقد الدولي فان سعر برميل النفط المطلوب لإحداث التعادل في ميزانية الدولة هو 131 دولار للبرميل، ونتيجة لذلك لجأت السلطات لاستغلال موارد صندوق ضبط الإيرادات بشكل واسع من أجل تغطية عجز الموازنة، في الوقت الذي يشير فيه تقرير صندوق النقد الدولي أنه إذا استمر الوضع على ما هو عليه فان الاحتياطات المالية للجزائر ستنضب خلال 7 سنوات.[34]

ورغم اتخاذ السلطات لتدابير لاحتواء الأزمة تمثلت أساسا في:

- اللجوء إلى فوائض صندوق ضبط الإيرادات؛
- السماح بانخفاض سعر الصرف ليصبح 106,0524 دج لكل دولار في سبتمبر 2015 بدلا من 87.92 دج لكل دولار في ديسمبر 2014، كإجراء لرفع حصيلة صادرات النفط المقومة بالدولار؛[35]
- اتخاذ تدابير تقشفية ضمن قانون المالية 2016، حيث انخفضت نفقات التسيير بنسبة 3.31% ونفقات التجهيز بنسبة 15.98% سنة 2016 مقارنة بـ 2015؛[36]
- اتخاذ إجراءات للحد من الواردات؛
- اتخاذ تدابير ضريبية جديدة تمثلت أساسا في توحيد الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 23% ، حيث كانت في السابق 19% بالنسبة لشركات الإنتاج و 25% بالنسبة لشركات الاستيراد وشركات الخدمات، رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت وفرض حقوق جمركية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة؛[37]
- اتخاذ تدابير لتحسين مناخ الأعمال.

كما تطرح الاستدانة الخارجية كأحد الحلول أمام السلطات للخروج من الأزمة، حيث تعتبر نسبة الديون إلى الناتج المحلي معقولة في 2014(1.9% من الناتج المحلي الإجمالي من حيث الدين الخارجي و9% من حيث الدين الداخلي).[38] وعليه ستكون السلطات قادرة على الاقتراض لتلبية الاحتياجات الفورية للميزانية في السنوات القليلة المقبلة.

ولكن إذا تمعنا في هذه الحلول نجدها لا تتعدى كونها حلولا على المدى القصير فضلا على أن بعض هذه الحلول ينطوي على آثار قد تكون خطيرة على الاقتصاد الجزائري. فمثلا الدينار الضعيف سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار غير المدعمة كما سيؤدي إلى ارتفاع فاتورة الدعم الحكومي وهو ما يشكل عبئا جديدا على الميزانية، كما سيؤدي إلى تزايد نسبة التضخم. أما بالنسبة للاستدانة من الخارج فنجده نفس الحل للخروج من أزمة 1986، ولم يكن ذلك الحل مناسبا فقد فرض علينا تدخل صندوق النقد الدولي كما كلف الخزينة مبالغ باهظة. وفي ظل

الأوضاع الراهنة التي تشهدها الأسواق العالمية والتي انعكست على ارتفاع أسعار الفائدة يجعل حل الاستدانة الخارجية أخطر الحلول التي يمكن أن تلجأ إليها السلطات.

حسب رأينا، بدلا من الاعتماد على الحلول قصيرة المدى يجب العمل على استغلال الفوائض المتاحة حاليا بكفاءة ووفق إستراتيجية بعيدة المدى تضمن التحول من النموذج التنموي المعتمد كليا على عوائد النفط إلى نموذج تنموي جديد يعتمد على تنويع الاقتصاد، يمكن من خلاله تقليل التعرض لتقلبات سوق النفط العالمية، والمساعدة على إيجاد وظائف في القطاع الخاص، و إقامة الاقتصاد غير النفطي المطلوب في المستقبل عند نضوب النفط.

ولتحقيق هذا الهدف لابد من وضع إستراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي، ففي أغلب النماذج الناجحة استغرق التنويع فترة طويلة ولم يبدأ إلا مع بداية تراجع الإيرادات النفطية. فعلى سبيل المثال، بدأت ماليزيا إستراتيجيتها القائمة على التصدير في أوائل السبعينات وحققت زيادة سريعة في تطور الصادرات بين الثمانينات والتسعينات. أي أن الأمر استغرق 20 عاما حتى بلغت مستوى من التطور يضاهي بعض الاقتصاديات المتقدمة .[39]

كما يجب تحديد بنود إستراتيجية التنويع الاقتصادي بوضوح، وفي هذا الإطار نقترح ما يلي:

- **تحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي:** يساهم رأس المال الأجنبي بشكل فعال في تنويع الصادرات خارج المحروقات ونقل التكنولوجيا، غير أنه ما يلاحظ في الجزائر هو تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات، لذا يتعين على السلطات اتخاذ تدابير تحفيزية لجذب الاستثمار إلى القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات، وإنشاء شراكات بين الشركات المحلية والأجنبية للاستفادة من نقل التكنولوجيا ورفع تنافسية المؤسسات المحلية. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه في ثمانينات القرن الماضي، بدأت إندونيسيا تجذب رأس المال الأجنبي من خلال إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وتقديم حوافز ضريبية، وتخفيض القيود الجمركية والحواجز غير الجمركية. وتم تنفيذ سياسات مماثلة في ماليزيا والمكسيك، وساهم الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بدور مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سهل تطوير قطاع السيارات.[40]
- **السياسة المالية:** تعتبر السياسة المالية الأداة الرئيسية التي تتيح تحقيق أهداف إستراتيجية التنويع الاقتصادي، فالاستثمارات العامة هي آلية لتدوير مكاسب النفط وتحويلها إلى ثروة مستدامة، وقد ركزت الجزائر على السكن والصحة والتعليم دون أن تحقق النتائج المطلوبة، ومقابل ذلك أهملت القطاعات الإنتاجية التي تمثل القيمة الجديدة المضافة للاقتصاد. وعليه من الضروري إحداث التوازن بين الاستثمار في رأس المال البشري الذي يعد مهما وتطوير القطاعات الإنتاجية التي لا تقل أهمية.
- **استخدام دعم الصادرات، والحوافز الضريبية، وتوفير سبل التمويل لتيسير المخاطرة على رواد الأعمال، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يمثل الدخول في قطاعات جديدة خطوة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لشركات القطاع الخاص. ويمكن أن يقدم دعم الصادرات والحوافز الضريبية بعض المساعدة في تخفيف المخاطر على رواد الأعمال في الصناعات الوليدة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تخفيف المخاطر من خلال التمويل والدعم من بنوك التنمية، وهيئات تشجيع الصادرات. ولكن الأمر يتطلب المتابعة والرقابة المستمرة على أداء هذه المؤسسات، فقد أدى غياب آليات الرقابة والمتابعة المستمرة إلى إغلاق المئات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أن أغلبها يعاني عسرا في التسديد للبنوك.
- **تشجيع دور القطاع الخاص في عملية التشغيل:** إن من أهم أسباب ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر محدودية دور القطاع الخاص في الجزائر، لذا يتعين تقديم حوافز لجذب العمالة للقطاع الخاص الذي يمكن أن يلعب دورا محوريا في التخفيف من حدة مشكل البطالة.
- **الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية، حتى وإن لم تكن هناك ميزة نسبية مسبقة:** أوضحت التجربة المبكرة لكل من ماليزيا والمكسيك وإندونيسيا أن إحلال الواردات أو الاعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة أسفر عن وجود شركات تتسم بعدم الكفاءة ومحدودية النطاق المتاح لتحسين الدخل والإنتاجية. ومع قيام هذه البلدان بتغيير منهجها، ورغم أنها بدأت من قاعدة تكنولوجية منخفضة، تمكنت من زيادة تطور صادراتها عن طريق التركيز على تجمعات صناعية محددة أدت إلى النهوض بمستوى التكنولوجيا. واستخدمت شيلي دعم الصادرات والشراكات بين القطاعين العام والخاص لإقامة شركات جديدة وتعزيز المهارات التكنولوجية في قطاعات محددة[41].

– **إنشاء روابط أفقية و رأسية تقوم على التجمعات الصناعية** :يمكن أن يؤدي إنشاء شبكات للموردين المحليين حول صناعات التصدير الهادفة إلى زيادة إمكانات التوظيف في قطاع بعينه، وإن كان يتعين الاهتمام بكفاءة القطاعات ذات المصادر المحلية ومراعاة ألا يؤدي وجودها إلى فقدان التنافسية. وقد دخلت ماليزيا مجال إنتاج المطاط وزيت النخيل والأنشطة المتممة له من أجل إقامة صلات مع بقية قطاعات الاقتصاد والنهوض بالقدرات البحثية والتكنولوجيا.

– **الاستثمار في التدريب لضمان توافر العمالة الماهرة:** يتطلب إنشاء التجمعات الصناعية وجود رأس مال ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات القطاع، إلى جانب البنية التحتية والمنشآت الصناعية اللازمة. فعلى سبيل المثال، ركزت ماليزيا والمكسيك على تدريب العمالة وتعزيز مهاراتها، وقامت برعاية العمالة للحصول على تدريب من جهات أجنبية. وبمرور الوقت، بدأت تحصد ثمار هذه الاستثمارات في التدريب حيث تمكنت من تكوين قوة عاملة عالية المهارة.

– **تمويل المشاريع بالشراكة بين القطاع العام والخاص:** رغم أن هذا النوع من التمويل مطبق في الجزائر في قطاع البناء والأشغال العمومية، إلا أنه يعاني الكثير من المشاكل، أساسها الفساد والرشوة والبيروقراطية التي كانت السبب في توقف العديد من المشاريع واللجوء إلى القضاء الذي يستغرق فترات طويلة لتبقى أغلب المشاريع مجمدة، رغم نجاح هذا النوع من التمويل في العديد من الدول وكان الأساس في دفع عملية التنمية فيها.

في الأخير نقول أنه ليس من الضروري اعتماد كل هذه المقترحات بل يمكن اختيار الأنسب منها أو المزج بينها بما يناسب البلد، ولكن من الضروري هو إرساء مبادئ الحكم الراشد (الشفافية ، الرقابة المساءلة، سيادة القانون)، لأنها المفتاح الأساسي لنجاح كل إستراتيجية.

الخاتمة

هدفنا من خلال الدراسة إلى تبيان ملامح النموذج التنموي الحالي في الجزائر، ومن خلال تقييمنا لنتائج هذا النموذج توصلنا إلى اقتراح نموذج تنموي جديد. وعموما يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلنا إليها فيما يلي:

- يعتمد النموذج التنموي الحالي أساسا على عوائد النفط، والذي يعد موردا ناضبا، إلى جانب تأثره الكبير بالصدمات الخارجية، مما يجعل الاقتصاد هشا وغير مستقر؛
- تحققت نتائج ايجابية هامة في ظل النموذج التنموي الحالي والقائم على عوائد النفط، تمثلت في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية حل مشكل الديون الخارجية وتنفذ برامج وخطط ومشاريع استثمارية اقتصادية واجتماعية ضخمة؛
- رغم التطور الايجابي لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كمعدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، ومؤشرات التنمية البشرية، ولكن النتائج لم تكن في مستوى المبالغ الضخمة إذا ما قورنت بفترات سابقة لم تشهد هذه الإيرادات الضخمة ولا هذا التوسع الكبير في الإنفاق؛
- لم يؤد النموذج المعتمد إلى تطوير القطاعات الاقتصادية خارج قطاع النفط، وهو ما انعكس في ضعف نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات. وضعف مساهمة القطاعات الأخرى المنتجة أي القطاع الصناعي والزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني ضعف التنويع الاقتصادي والارتباط الكبير للاقتصاد الجزائري بقطاع النفط مما يجعله عرضة لأي تقلبات في أسعار النفط؛
- أرجعت أزمة انخفاض أسعار النفط الجزائر إلى نقطة الصفر، حيث انخفضت المؤشرات الاقتصادية الكلية وأعلن عن سياسة التقشف وتجمدت العديد من المشاريع التنموية، مما يعني عجز النموذج الحالي القائم على عوائد النفط عن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وهو ما يبرز ضرورة التخلي عن النموذج الحالي وتبني نموذج تنموي جديد؛
- يقوم النموذج التنموي الجديد على التنويع الاقتصادي بدلا من عوائد النفط؛
- تتمثل أهم بنود إستراتيجية التنويع الاقتصادي في تطوير القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات من خلال تحسين مناخ الأعمال وتشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري وتطوير المعرفة والمهارات، تشجيع الاستثمار الأجنبي خاصة في القطاعات الإنتاجية خارج قطاع النفط، فضلا عن التركيز عل التجمعات الصناعية؛
- إرساء مبادئ الحكم الراشد ضروري لنجاح إستراتيجية التنويع وحماية الموارد من الهدر والتبديد.
-

قائمة الملاحق

الجدول رقم (01): تطور إيرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000–2014) **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إيرادات قطاع المحروقات	21061.3	18531.9	21061.3	23993.3	31550.1	45587.9	53608	59605.1	77194.6	44415.1	56121.6	71661.8	70583.7	63326.2	58361.6

Source : Bank of Alegria [2002, 2006, 2009, 2010, 2014]:« Rapport :Évaluation économique et monétaire ».

الجدول رقم (02): تطور حصة قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000–2014 الوحدة: مليار دينار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج الداخلي الخام (PIB)	4098.8	4227.1	4522.8	5247.7	6151.9	7564.7	8512.2	9408.3	11042.8	10212	12049,4	14588.6	16208.7	16643.8	17205.1
حصة قطاع المحروقات	1616.3	1443.9	1477.0	1868.9	2319.8	3352.9	3882.2	4089.3	5001.5	3242.3	4180.4	5242.5	5536.4	4968.8	4657.8
النسبة المئوية %PIB	39.4	34.2	32.7	35.6	37.7	44.3	45.6	43.5	45.3	31.7	34.7	35.93	34.15	29.85	27.07

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 11، سبتمبر 2010، ص.26.

Bank of Algeria[2002, 2014]: « Evaluation économique et monétaires», Annexe (tableau 2).
Bank of Algeria[2011]: « bulletin statistique trimestriel», septembre 2011. P.26.

الجدول رقم (03): هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (2000–2014) الوحدة: مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات العامة	1578.1	1505.5	1603.2	1974.4	2229.7	3082.6	3582.3	3688.5	5190.5	3672.9	4379.6	5790.3	6339.3	5957.5	5719
الجبابة البترولية	1213.2	1001.4	1007.9	1350.0	1570.7	2352.7	2799.0	2796.8	4088.6	2412.7	2905.0	3979.7	4184.3	3678.1	3388.3
النسبة	76.87	66.51	62.86	68.37	70.44	76.32	78.13	75.82	78.77	65.68	66.33	68.73	66.00	61.73	59.24

Source Bank of Alegria [2004, 2006, 2009, 2010, 2014]: « Évaluation économique et monétaire en Algérie».

الجدول رقم (04): تذبذب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2014)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تذبذب النمو الاقتصادي	2.2	4.6	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	3.7

Source Bank of Alegria [2004, 2006, 2009, 2010, 2014]: « Évaluation économique et monétaire en Algérie».

الجدول رقم (05): معامل هيرفندال هيرشمان لتنويع الصادرات للفترة (1997 – 2013)

السنوات	معامل هيرفندال هيرشمان
1997	0.927070674
1998	0.942345618
1999	0.952508048
2000	0.959562848
2001	0.953755941
2002	0.950217787
2003	0.968054408
2004	0.967204002
2005	0.967204002
2006	0.966262185
2007	0.961649414
2008	0.969958724
2009	0.961649414
2010	0.955000025
2011	0.953463354
2012	0.955202342
2013	0.94779785

Source: Unctad [2015]: «Handbook of Statistics.

الهوامش

[1] بيان مجلس الوزراء [2010]: "برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

[2] Bank of Algeria [2002, 2006, 2009, 2010, 2014]: « Rapport :Évaluation économique et monétaire ».

[3] زايري بلقاسم [2008]: "إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر"، بحوث اقتصادية عربية، العدد41، ص24.

[4] Site du Fonds de Régulation des Recettes (FRR): www.revenuregulationfund.com (consulté le 09/12/2015).

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، 25 ربيع الأول عام 1421 هـ الموافق 28 جوان 2000، ص.7.

[6] Bank of Algeria, Rapport [2002].Op.cit.

[7] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، الأمر 08-02 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الاثنين 29 رمضان عام 1429هـ الموافق 29 سبتمبر 2008م، ص.4.

[8] Bank of Algeria, Rapport [2014], Op.cit.

[9] Ministère des Finances [2008]: « Note de présentation du projet d'ordonnance portant loi de finance complémentaire pour 2008» .

[10] بوفليح نبيل[2005] " آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001-2004" المطبق في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، ص.81.

[11] République Algérienne Démocratique et Populaire [2002]:« Rapport national de mise en œuvre de l'agenda 21 en Algérie », Rapport pour le sommet mondial du développement durable. Johannesburg 2002, Annexe1, P.36.

[12] مجلس الأمة، "البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009"، ص.5.

[13] بيان اجتماع مجلس الوزراء "برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014"، مرجع سابق.

[14] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [2007]: "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الإسكوا ".

[15] Bank of Alegria [2004, 2006, 2009, 2010, 2014]: « Évaluation économique et monétaire en Algérie.

[16] بنك الجزائر، النشرات الإحصائية : 2000، 2015.

[17] بنك الجزائر، النشرة الإحصائية من سنة 2000 إلى 2015.

[18] تم حسابه وفق العلاقة $\mathbf{H}=\frac{\sqrt{\sum(\frac{Xi}{X})^2}-\sqrt{\frac{1}{N}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$: بالاعتماد على (Unctad, Handbook of Statistics, 2015)

N : عدد النشاطات، **Xi :** قيمة المتغير في النشاط i، **X :** القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات

تتراوح قيمة معامل هيرفندال- هيرشمان بين الصفر والواحد ($0 \leq H \leq 1$). فإذا كان $H=0$ فان هناك تنوعا كاملا للاقتصاد، وإذا كان $H=1$ قان مقدار التنوع يكون معدوما. بمعنى كلما اقتربت قيمة معامل هيرفندال- هيرشمان من الواحد كان ذلك دليلا على ضعف التنويع الاقتصادي.

[19]تقرير التنمية البشرية 2012.

[20]الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان [2010]: "الجزائر، سوء المعيشة، تقرير عن حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية "، ص.11.

[21]البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، ملحق إنجازات الفترة 1999-2004.

[22]Gouvernement Algérien[2010] : «Rapport national sur les objectifs de millénaire pour le développement», septembre 2010, P.14.

[23]برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، مرجع سابق.

[24]الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان [2010]، مرجع سابق، ص.17.

[25] Office National des Statistiques, 2016.

[26]الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان[2010]، مرجع سابق، ص23.

[27] Bank of Alegria [2014]: « Évaluation économique et monétaire en Algérie».

[28]الديوان الوطني للإحصاء، فيفري 2010.

[29]المذكرة التوضيحية للمشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2010، سبتمبر 2009.

[30]بينت دراسة sachs and warner (2000)، وجود علاقة عكسية قوية بين النمو وثروة الموارد في عينة ضمت 97 بلدا خلال الفترة 190- 1989 بسبب انتشار الفساد.

[31]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، 23 محرم عام 1432هـ الموافق 29 ديسمبر2010م، رقم 189، ص.23.

[32]هناك الكثير من المشاريع التي لم تحترم آجال إنجازها كما تطلبت مضاعفة الأغلفة المالية المخصصة لها، فمثلا المحطة الجديدة للطيران بقسنطينة انطلقت بها الأشغال سنة 2000 وحتى سنة 2010 لم تنته الأشغال بها والمبلغ المقدر وصل إلى 160 مليار سنتيم. حضيرة السيارات بقسنطينة انطلقت بها الأشغال سنة 2001 وكان من المفروض أن تنتهي بها الأشغال سنة 2003 و إلى 2010 لم يسلم المشروع وارتفعت تكلفته من 25 مليار سنتيم إلى 60 مليار سنتيم (الجريدة الرسمية للمناقشات رقم 187، ص.8) .

[33]صندوق النقد الدولي [2015]، آفاق الاقتصاد الإقليمي.

[34]صندوق النقد الدولي[2015]، سبل التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب.

[35]النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2015.

[36]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40 -2015، والعدد 72 -2015.

[37] قانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأزل هام 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

[38] BAfD, OCDE, PNUD [2015] : «Perspectives économiques en Afrique , Algérie», p.2.

[39]نشرة صندوق النقد الدولي، انخفاض أسعار النفط يبرز الحاجة للتنويع الاقتصادي، 23 ديسمبر 2014.

[40]المرجع نفسه.

[41]المرجع نفسه.